

2 - صناعات تهتم بنوعية العمل بالدرجة الأولى . ويتكون في مجموعها من الصناعات التي تتطلب قدراً كبيراً من المهارة اليدوية أو من التخصص الدقيق . ومنها صناعة الحلبي والمجوهرات والساعات والفراء والأواني الزجاجية والخزفية المزخرفة والآلات الموسيقية وصناعة الأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وصناعة الأجهزة الإلكترونية والأسلحة والآلات المكنية والطباعة ففي هذه الصناعات ونحوها يكون توفر العمل المناسب عاملاً موقعياً .

3 - صناعات تهتم كثيراً بتوفير العمل المناسب ، لأنها تحتاج إلى استخدام عدد كبير من العمال . وأوضح مثال لها صناعة السيارات التي تستخدم آلافاً منهم . وتوجد صناعات أخرى تهتم ، بالإضافة إلى توفر العمل ، بانخفاض تكاليفه . وتكون عادة من الصناعات التي يكون لتكاليف العمل نسبة عالية من القيمة المضافة مثل صناعات النسيج والديباغة والأجهزة الكهربائية ولعب الأطفال ، ولهذا تكون حساسة تجاه الاختلافات المكثية لتكاليف العمل فتتجذب إلى حيث يكون وافرأ ورخيصاً .

4 - صناعات لا تهتم كثيراً بتوفر العمل أو بانخفاض تكاليفه بسبب تغلب النواحي الآلية في عملياتها ، كصناعة الصلب أو تكرير النفط أو الصناعات الكيميائية . وعموماً :

1 - يكون لتوفر العمل تأثير في قرارات اختيار الموقع للصناعات غير الموجهة وللصناعات التي تستخدم أعداداً كبيرة من العمال .

2 - يكون لاستقرار العمل تأثير موقعي بالنسبة لجميع الصناعات وعلى الأخص الكبيرة منها التي تستخدم أعداداً كبيرة من العمال .

3 - تكون تكاليف العمل عاملاً موقعياً مؤثراً في الصناعات التي تكون فيها تلك التكاليف نسبة عالية من القيمة المضافة .

4 - تكون مهارة العمل عاملاً موقعياً مؤثراً في الصناعات التي تتطلب قدراً كبيراً من المهارات اليدوية أو من التخصص الفني أو العملي .

وبالنسبة لمهارة العمل وتوزيعها، فقد حدثت في العقود الأخيرة زيادة سريعة في عدد العلماء والمهندسين والتقنيين والمدرسين. ولا يزال توزيعهم على قدر كبير من عدم الانتظام، إذ يتبع تصنيفهم عامة مستوى التنمية الاقتصادية. وفي معظم البلدان النامية، كان عدد العلماء والمهندسين في السبعينات يقل عن (50) لكل (10) آلاف من السكان. وكان عدد التقنيين يقل عن (250) أما في البلدان المتقدمة فكانت الأرقام تتراوح بين (100 - 300) بالنسبة للعلماء والمهندسين وبين (250 - 1000) بالنسبة للتقنيين. وقد انفتحت البلدان المتقدمة على البحث والتطوير أكثر مما أنفقته البلدان النامية بمقدار (30) ضعفاً.

وتشير الأرقام الخاصة بالقوة العاملة في أوائل السبعينات، أن البلدان النامية لم يكن فيها إلا حوالي (12%) فقط من مجموع العلماء والمهندسين المضطلعين بالبحث والتطوير في العالم. ويستأثر عدد محدود جداً من الدول النامية أو المتوسطة النمو كالبرازيل والمكسيك والهند بالجزء الأكبر من استثمارات البلدان النامية في مجال البحث والتطوير. وفي أوائل الثمانينات ازداد عدد العلماء والمهندسين المضطلعين بالبحث والتطوير عما كان عليه في أوائل السبعينات. وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن هؤلاء يمثلون جزءاً صغيراً من العدد الكلي للعلماء والمهندسين في البلدان النامية (أقل من 5%). وترتفع نسبة العلماء والمهندسين العاملين في مجالات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة لتتراوح ما بين 5 - 8% من مجموع العلماء والمهندسين في هذه البلدان، وترتفع النسبة في بعض الحالات عن (20%)⁽¹⁾.

وهناك موضوع هام آخر يرتبط بالعمال. وهو روح العمال المعنوية ونسبة الغياب بينهم، والمنافسة بين المصانع في جذب العمال وفي رفع الأجور. ولا شك أن العلاقات العمالية والأزمات العمالية والاضطرابات لها أثرها في الصناعة، فحيث تسوء العلاقات العمالية تسوء حالة الصناعة، كما يجب أن تراعى عند تقدير أجور العمال، الخدمات التي تقدم لهم كالمسكن والتغذية والتعليم والصحة وما إليها من خدمات اجتماعية.

(1) قسم العلاقات العامة في الأمم المتحدة، الوضع الاجتماعي العالمي، مجلة الوقائع، العدد (10)، المجلد 3، تشرين الثاني 1982، ص 68 - 70.

2- الحكومة وسياستها في التوطن الصناعي :

برزت فكرة تدخل الدولة بتوجيه التوطن الصناعي كنتيجة للدعوة المتزايدة لضرورة تدخل الدولة بدرجة اكبر في توجيه النشاط الاقتصادي ثم ان تزايد المهام والمسؤوليات الملقاة . على عاتق الدولة في العصر الحالي كان هو الاخر حافزاً يدعو الى استخدام سلطة الدولة في هذا المجال . ذلك أن خدمات التعليم والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي والخدمات العامة كلها اصحت من الاعياء التي تشغل خزانة الدولة .

لذلك اصبح من غير الممكن للدولة أن تتجاهل قرارات مشاريع اصحاب الاموال أو منظموا المشروعات التي تعبر عن مصالحهم الخاصة ولكنها تحتاج في الوقت نفسه اتفاقاً حكومياً ضخماً لغرض توفير الهيكل السقلي في المناطق التي يحددها منظموا المشروعات لاقامة مشاريعهم المقترحة . وبصورة عامة يمكن القول أن التأثيرات الرئيسة الداعية لتدخل الدولة في مجال التنمية والتوطن الصناعي تمثل فيما يلي :-

- (١) الرغبة في مساعدة الصناعات الوطنية ضد منافسة الصناعات الأجنبية .
- (٢) الرغبة في تطوير وخلق صناعات ذات أهمية استراتيجية وفي مناطق مأمونة من البلاد .
- (٣) الرغبة في القضاء على جيوب البطالة في بعض الاقاليم على اساس اعتبارات اجتماعية .
- (٤) الرغبة في الحد من النمو الصناعي في مناطق التركيز السكاني الكبير أو في المناطق المزدهرة .
- (٥) الرغبة في توسيع القاعدة الصناعية للمناطق التي تعتمد كلياً على بعض العمليات الصناعية المحدودة .
- (٦) الرغبة في تشتيت الصناعات على الأقاليم المختلفة من البلاد . (٣٥)

تدخل الحكومة غير المباشر في النشاط والتوطن الصناعي : -

تدخل الحكومة غير المباشر في النشاط والتوطن الصناعي يتخذ اشكالا واهدافا مختلفة يمكن تلخيصها بالشكل التالي :

(١) التشريعات الخاصة بالضرائب والنفقات الحكومية . ويظهر اثر عامل الضرائب في النشاط الصناعي في ظل نظام الحكم الفيدرالي . حيث تختلف التشريعات المتعلقة بالضرائب من ولاية لاخرى . فتعتمد الحكومة المركزية الى خفض الضرائب على الارباح الصناعية في الولايات المختلفة صناعياً . بهدف تشجيع اصحاب الاموال والصناعيين لتوظيف اموالهم في تلك الولايات . وتنبع علاقة النفقات الحكومية بالنشاط والتوطن الصناعي من كون الحكومة عادة اكبر مؤسسة منفقة للاموال في البلاد . ولما كانت الحكومة اكبر مصدر للانفاق في القطر . لذا كان بإمكانها ان تلعب دوراً حاسماً في توزيع الصناعة على مستوى القطر . لان الانفاق الحكومي يخلق في العادة دافعا لتطوير مناطق جديدة او ازدهار المناطق القديمة . وهذا يعني ان الانفاق يؤدي الى زيادة الدخل في مناطق الانفاق .

وهذا مما يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي سيخلق مقومات مشجعة على نمو بعض الصناعات في مناطق الانفاق . والنفقات الحكومية لاتقوم على اسس اقتصادية فحسب . بل تقوم على اسس اقتصادية أو استراتيجية أو على اسس اعتبارات اجتماعية .

(٢) انشاء المصارف الصناعية التي تهدف الى تطوير القطاع الصناعي المختلط تشترك فيه الحكومة مع اصحاب الاموال ورجال الصناعة .

(٣) اقامة الحواجز الكمركية واتباع نظام الكوتا (Quota System) وعقد الاتفاقيات التجارية . ويهدف العاملان الاولين الى الحد من الاستيراد للسلع الاجنبية من ناحية . وتشجيع نمو وتطوير الصناعات الوطنية من ناحية اخرى . لهذا نجد ان رجال الصناعة يطالبون بحكوماتهم باتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من منافسة المصنوعات الاجنبية لمنتجاتهم .

اما الاتفاقيات التجارية فتهدف الى ايجاد اسواق امام منتجات الصناعات المحلية الناشئة في الخارج وعلى اساس نظام المقايضة . والواقع ان امثال هذه الاتفاقيات تمثل مقومات مشجعة لعمليات التنمية الصناعية في الاقطار المناسبة .